

مستقبل العلاقات السعودية الروسية: الفرص والتحديات

(أراء حول الخليج، جدة، مايو 2021)

د. نورهان الشيخ*

شهدت العلاقات السعودية الروسية تطوراً ملحوظاً على مدى السنوات الخمس الماضية، وذلك منذ زيارة ولي العهد السعودي سمو الأمير محمد بن سلمان لموسكو فى يونيو 2015، وهى الزيارة التى أعادت الدفء للعلاقات بين البلدين وأعدت إطلاق التعاون بينهما بعد فترة من التراجع، ومهدت للزيارة التاريخية لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز لروسيا فى أكتوبر 2017، والتى كانت الأولى من نوعها و دشنت لصفحة جديدة من الشراكة النوعية بين الرياض وموسكو فى مختلف المجالات. وقد أكدت زيارة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين للرياض فى 14 أكتوبر 2019، والتى كانت الأولى منذ أثنى عشر عاماً، ثبات التوجه نحو تعزيز التعاون الاستراتيجى بين البلدين وعمق المصالح والتفاهات المشتركة التى ينطلق منها هذا التعاون.

وقد طرحت التطورات الدولية والإقليمية المصاحبة لجائحة كورونا العديد من التساؤلات حول تداعيات الأزمة على التعاون السعودى الروسى والفرص والتحديات التى تواجه الشراكة المستقبلية بين البلدين. فعلى نمط تسونومى ظهر فيروس "كورونا" فجأة ليزلزل العالم، ويعصف بكل الخطط والتقديرية الدولية والإقليمية. ورغم إنها ليست المرة الأولى التى يواجه فيها العالم فيروساً يصل لحد الوباء العالمى، إلا إن "كورونا" يظل متفرداً فيما أدى إليه من أزمة عالمية وتداعيات اقتصادية وسياسية تتجاوز الأثر الوبائى والإنسانى المباشر له. فهناك جملة من التحولات العالمية والإقليمية كانت تختمر على مدى العقد الماضى، وتتكشف ملامحها تدريجياً وببطء، وأخطرها تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية، وجاء "كورونا" ليسرع من وتيرة هذه التحولات ويدفع بها لتصير واقعاً دولياً من المهم تفهمه والتعاطى معه برؤية استراتيجية.

* أستاذ العلاقات الدولية بجامعة القاهرة.

فى هذا السياق، تبرز مجموعة من العوامل التى تدفع باتجاه تعزيز الشراكة والتعاون بين السعودية وروسيا. أولها، التهديدات المشتركة التى تواجه البلدين فى سوق النفط نتيجة التدهور الحاد وغير المسبوق فى الأسعار بسبب تراجع الطلب العالمى على النفط على خلفية جائحة كورونا والإغلاق الذى قامت به دول العالم ضمن إجراءات مواجهة الجائحة، مما أدى إلى انهيار أسعار النفط مطلع مارس 2020 بنسبة 50% عما كانت عليه فى يناير، ليصل سعر البرميل إلى أقل من 25 دولاراً للبرميل.

وقد كشف ولي العهد السعودى، الأمير محمد بن سلمان، فى 13 نوفمبر 2020، عن حجم الأضرار التى لحقت بالمملكة نتيجة انخفاض أسعار النفط حيث أوضح أن الإيرادات النفطية للميزانية السعودية انخفضت إلى 410 مليار ريال، بينما كانت توقعات الميزانية عند 513 مليار ريال العام الماضى، وأن "هذه الإيرادات وحدها غير كافية لتغطية حتى بند الرواتب المقدر بـ 504 مليار ريال فى ميزانية هذا العام، ناهيك عن صعوبة تمويل البنود الأخرى، التى تشمل الإنفاق الرأسمالى بـ 173 مليار ريال والمنافع الاجتماعية بـ 69 مليار ريال والتشغيل والصيانة المقدرة بـ 140 مليار ريال وغيرها... هذا يعنى ركود اقتصادى، وخسارة ملايين الوظائف". وذلك رغم إن المملكة تعتبر أحد أفضل عشر دول فى التعامل مع التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا فى مجموعة العشرين.

ولا تقل روسيا تضرراً من تدهور أسعار النفط عن المملكة، ففى كلمته أمام أعضاء مجلس الاتحاد الروسى (المجلس الأعلى فى البرلمان)، فى 23 سبتمبر 2020 أشار الرئيس بوتين إلى إن إيرادات الميزانية الفيدرالية لعام 2020 من بيع المحروقات تراجعت إلى 30%، بعد أن كانت تمثل نصف تلك الإيرادات عام 2011 نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، وأن عجز الموازنة الحكومية لعام 2020 بلغ 4.4% من الناتج المحلى الإجمالى، بينما كانت الميزانية الأصلية لعام 2020 تستهدف فائداً قدره 0.8% من الناتج المحلى الإجمالى، كما انخفض دخل الأفراد بنسبة 3% خلال العام الجارى.

ويفرض هذا على البلدين استمرار التقاهمات والتنسيق بينهما حول أسعار النفط على المستوى الثنائى وفى إطار صيغة "أوبك+"، وهى الصيغة التى بدأت فى اجتماع فيينا فى نوفمبر 2016 عندما قررت دول أوبك تخفيض إنتاجها النفطى لأول مرة منذ عام 2008، بواقع 1.2 مليون برميل يومياً بدءاً من يناير 2017 ولمدة 6 شهور.

وتضم "أوبك + 23 دولة مصدرة للنفط (دول أوبك + 10 دول هي: روسيا، المكسيك، كازاخستان، أذربيجان، البحرين، عمان، ماليزيا، بروناي، جنوب السودان، السودان)، وتهدف إلى ضبط الانتاج (العرض) لتحسين الأسعار واستقرارها في مواجهة تقلبات الطلب.

إن السعودية وروسيا هم أكبر منتجي ومصدرى النفط في العالم ويعد التنسيق بينهما مفتاح الاستقرار لسوق النفط ولإقتصاد البلدين، وغياب مثل هذا التنسيق يضر بشدة بالبلدين. فقد أدى انهيار التحالف النفطي بين السعودية وروسيا نتيجة الخلاف بينهما خلال اجتماع "أوبك + 23" في فيينا في 5 مارس 2020 إلى حدوث انهيارات كبيرة في أسعار النفط وأسعار الأسهم العالمية فيما عُرف بـ "الأثنين الأسود". الأمر الذي دفع البلدين لإحتواء الأزمة والعودة إلى التفاهات المسبقة بينهما خلال اجتماع 9 أبريل 2020 لإعادة التوازن لأسواق النفط. وتم الاتفاق على خفض انتاج النفط بنحو 9.7 ملايين برميل يومياً في شهري مايو ويونيو على أن تنقلص هذه التخفيضات إلى 7.7 مليون برميل يومياً حتى نهاية عام 2020، ثم إلى 5.8 مليون برميل يومياً حتى أبريل 2022. وقد نجح الاتفاق في تحسين أسعار النفط التي تجاوزت 41 دولاراً للبرميل في حينها.

وخلال المباحثات الهاتفية بين ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس بوتين يوم 13 أكتوبر 2020، أكد الطرفان على تقييمهما الإيجابي للمستوى الذي تحقق من العلاقات الثنائية بين الرياض وموسكو، وأكدوا مواصلة تطوير التعاون الروسي السعودي في مختلف المجالات، وعلى أهمية استمرار العمل المشترك بينهما، بما في ذلك التنسيق بشأن أسعار النفط في إطار "أوبك + 23". وأكد ألكسندر نوفاك نائب رئيس الحكومة الروسية، في 17 نوفمبر 2020، أن موسكو ستواصل الالتزام باتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه "أوبك + 23"، ويهدف إلى دعم أسواق النفط في ظل تراجع الطلب على الخام بسبب أزمة كورونا.

ثانيها، الآفاق الرحيبة للتعاون الاستراتيجي بين البلدين، واستعداد روسيا وقدرتها على تلبية تطلعات المملكة في النقلة التكنولوجية المأمولة في مختلف المجالات. ويأتي في مقدمة ذلك التعاون السعودي الروسي لمواجهة جائحة كورونا. فقد أشار رئيس صندوق الاستثمار المباشر الروسي، كيريل دميترييف، مطلع سبتمبر 2020، إلى بدء التجارب السريرية للقاح الروسي "سبوتنيك V" في المملكة العربية السعودية خلال شهر

سبتمبر، ووصف دميترييف المحادثات الروسية مع السعودية في هذا الخصوص بأنها "جيدة للغاية". وكانت وزارة الصحة الروسية قد سجلت اللقاح ضد فيروس "كورونا"، "سبوتنيك V"، يوم 11 أغسطس 2020، وعمل على إنتاج اللقاح متخصصون في مركز "جاماليا" بدعم من صندوق الاستثمار المباشر الروسي.

ومن بين المجالات الواعدة للشراكة الاستراتيجية بين البلدين، التعاون في مجال الطاقة النووية، وذلك في الوقت الذي تتسارع مختلف الدول داخل المنطقة وخارجها لإملاك قدرات نووية سلمية لتوليد الطاقة الكهربائية، ولا يمكن للمملكة أن تتخلف عن ركب التكنولوجيا الحديثة وما تحمله من فرص تنموية واسعة تسهم على نحو مباشر في النقلة الاقتصادية والاجتماعية التي تخطط لها. ومن المعروف أن الطاقة النووية تشكل 20% من الطاقة المولدة بالعالم، ويُنظر إليها كمصدر ضخم للطاقة، وعلى سبيل المثال يحتوي الكيلو جرام الواحد من اليورانيوم أو البلوتونيوم المستخدم على طاقة تعادل 3.5 مليون كيلوجرام من الفحم. الأمر الذي يسمح بإطلاق مشروعات تنموية عملاقة ترتقى بالدخل القومي وتوفر فرص عمل واسعة. كما إن الطاقة النووية مصدر لا ينضب للطاقة أو ما يعرف بالطاقة المستدامة حيث إن خامات الطاقة النووية تكفي لإستخدام البشر لملايين السنين، وهي استثمار للحاضر والمستقبل. ومع التقدم التكنولوجي أصبحت تكلفة إنتاج الطاقة النووية في الوقت الحالي مقبولة خاصة مع مقارنة هذه التكلفة بالعوائد المتوقعة منها، كما إن الطاقة النووية لا تنتج أي غازات قد تضر البيئة ويعني ذلك أنها لا تقاوم من ظاهر الإحتباس الحراري ولا تحدث أضرار بيئية كالوقود الأحفوري.

في هذا السياق، تخطط السعودية لبناء مفاعلين كهروذريين في إطار خطة تهدف لتقليص استخدام النفط والغاز في توليد الطاقة الكهربائية، وكشف ألكسندر فورونكوف، الرئيس التنفيذي لشركة "روس أتوم" الروسية للطاقة، عن أن الشركة تشارك في عروض تنافسية لإنشاء محطة طاقة نووية سلمية بالسعودية. وتتنافس روسيا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة والصين وفرنسا على الفوز بعقد إنشاء أول محطة من هذا النوع في السعودية. وتستند روسيا على كونها الأبرز في مجال إنشاء محطات الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، وتتصدر دول العالم المصدرة للتكنولوجيا النووية، والأولى من حيث عدد المفاعلات التي تقوم بإنشائها لصالح الغير. ولها خبرة واسعة في العديد من الدول أبرزها الهند والصين وغيرهما، وتمتلك تكنولوجيا متقدمة

جداً في هذا الصدد ويعتبر معهد الطاقة الروسي أكبر المعاهد المتخصصة في العالم. كما إنها الوحيدة التي تقوم ببناء المفاعلات بـ 100% مكون روسي، في حين تضطر الدول الأخرى إلى استيراد بعض المكونات من دول أخرى، ولهذا أهميته لما يكفله من استقلالية وسرية في إدارة مثل هذا المشروع التتموى الهائل. وتتميز روسيا أيضاً بالاشراك المحلى والسماح للخبراء الوطنيين فى البلد المعنى بالمشاركة فى التنفيذ والتشغيل، كما تتميز بالثقة وغياب الشروط السياسية.

وكانت الرياض وموسكو قد وقعا اتفاقية للتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بين شركة "روس أتوم" ومدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة خلال زيارة ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، لروسيا عام 2015. وتمثل الاتفاقية أساساً قانونياً للتعاون بين الدولتين في المجال النووي ويتضمن ذلك إنشاء واستخدام المفاعلات النووية المخصصة لإنتاج الطاقة والأبحاث العلمية، وتقديم الخدمات المتعلقة بمعالجة الوقود النووي المستنفد، وإنتاج النظائر المشعة واستخدامها في الصناعة والطب والزراعة، وتأهيل الكوادر في مجال الطاقة النووية، وتنص الاتفاقية على تشكيل لجنة تنسيقية لإجراء مزيد من المشاورات حول التعاون في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وتشكيل لجان عمل مشتركة لتنفيذ مشاريع عملية ودراسات علمية. وفي عام 2017، أي بعد عامين من إبرام الاتفاق الأول بين موسكو والرياض، وقع البلدان على برنامج التعاون لتنفيذ الاستخدام السلمي للطاقة النووية، الذي يعد خارطة طريق تحدد شراكة كاملة بين البلدين في عدد من المجالات، وبالإضافة إلى بناء محطات الطاقة النووية، اتفقا أيضاً على تطوير مفاعلات صغيرة ومتوسطة الحجم، والاستعداد للمساعدة في تدريب الكوادر السعودية في مختلف مسارات البرنامج النووي السعودي.

كذلك، يعد التعاون في مجال الفضاء من المجالات الواعدة للشراكة بين البلدين، فقد أصبح الفضاء السيبراني ساحة رئيسية للتنافس الدولي، وتتسابق الدول على إمتلاك موطئ قدم فعال في الفضاء من خلال إطلاق الأقمار الصناعية للأغراض المعلوماتية والعلمية والاعلامية والعسكرية. وتمتلك الرياض وموسكو خبرة ممتدة من التعاون المثمر في هذا المجال حيث نجح البلدان في إطلاق 13 قمر صناعي سعودي للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد بواسطة صواريخ روسية الى مدار حول الأرض كان آخرها "سعودي سات 4" في 21 يونيو 2014.

وخلال زيارة الرئيس بوتين للرياض فى أكتوبر 2019، تم توقيع مذكرة تفاهم بين مؤسسة "روس كوسموس" الفضائية الروسية ولجنة الفضاء السعودية حول التعاون الشامل بين الوكالتين الفضائيتين السعودية والروسية، ويتضمن ذلك التعاون في مجال الرحلات المأهولة والملاحة الفضائية، وإعداد وإرسال رائد فضاء سعودي إلى المحطة الفضائية الدولية. كما تم توقيع اتفاقية بين الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة، والشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني "تقنية TAQNIA" حول التعاون في مجال الفضاء، ويتضمن ذلك التعاون في مجال إطلاق الأقمار الصناعية من السعودية، وتطوير وتحديث المجمع الفضائي الصاروخي روسي الصنع "ستارت - I"، واتخاذ خطوات علمية وإنتاجية مشتركة من قبل الخبراء الروس والسعوديين فيما يتعلق بإنشاء مكونات إضافية للمجمع الفضائي بغية رفع مواصفاته والطلب عليه في السوق، وإطلاق الأقمار الصناعية الصغيرة السعودية والروسية إلى مدار الأرض المنخفض. كما تبدى روسيا اهتماماً بنشر بضع محطات تابعة لمنظومة "جلوناس" الروسية للملاحة الفضائية في أراضي المملكة العربية السعودية حيث أن دقة إشارة الملاحة الفضائية تتوقف على عدد المحطات الأرضي، وتزداد الدقة مع زيادة عدد المحطات.

يضاف إلى ذلك شراكات واعدة ومدى واسع من التعاون بين البلدين في مجالات عدة منها الذكاء الاصطناعي، والاستكشاف الجيولوجي، وتقنية المعلومات والاتصالات، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة والطب والبنية التحتية والنقل والإنتاج الصناعي، وغيرها. هذا فضلاً عن الآفاق الواعدة للاستثمارات المشتركة بينهما لاسيما في مجال الطاقة في البلدين، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وتطوير التعاون العسكري التقني بين البلدين.

ولكن تظل هناك مجموعة من التحديات التي قد تكتنف العلاقات السعودية الروسية، وربما يتعلق التحدي الأول بوصول جون بايدن إلى البيت الأبيض حيث اعتبر الأخير "إن روسيا تشكل أكبر تهديد للولايات المتحدة على الساحة الدولية"، وفي ضوء ذلك من المتوقع أن تتصاعد حدة التوتر في العلاقة بين موسكو وواشنطن، الأمر الذى يطرح التساؤل حول مدى قدرة المملكة على الحفاظ على التوازن في سياستها الخارجية، صحيح أن ترامب لم يستطع أن يغير كثيراً من واقع العلاقات الأمريكية الروسية إلا إنه كان يغض الطرف عن التطور الحادث في العلاقات السعودية الروسية ويوازن العديد من مواقف المؤسسات الأمريكية الأخرى ومنها الكونجرس.

من ناحية أخرى، ورغم ما بدا من أن البلدين قد تجاوزا عقدة الشراكة الاستراتيجية بين روسيا وإيران مع الخطوات التي اتخذتها موسكو باتجاه المملكة للتأكيد على أن تعاونها مع إيران لم ولن يكون على حساب الشراكة مع المملكة العربية السعودية، ووصلت في ذلك لحد عرض توريد منظومات "إس-300" أو "إس-400" الروسية للدفاع الجو للمملكة، فإن الموقف الروسي من الاتفاق النووي الإيراني يظل موضع خلاف بين البلدين. فقد أكدت موسكو استمرار إلزامها بالاتفاق النووي الإيراني، واعتبرت أن انسحاب واشنطن من الاتفاق يتناقض مع قرارات مجلس الأمن الدولي، ودعت إلى ضرورة دراسة عواقب هذه الخطوة. هذا في الوقت الذي تنظر فيه المملكة بكثير من الشك حول الالتزامات النووية الإيرانية في الاتفاق والتي لا تمنعها من بناء منظومة باليستية، كما إن المتبقى في الفترة الزمنية التي لا يُسمح لإيران بتخصيب اليورانيوم خلالها خمس سنوات فقط، وهي مدة قصيرة على نظام صبور لن يتغير، ولديه رغبة في إمتلاك قدرات نووية عسكرية تعزز من مكانته الإقليمية، ويحقق بها التوازن الذي يأمله مع إسرائيل من ناحية، ودول جنوب آسيا النووية من ناحية أخرى. وقد عبر وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي عادل الجبير عن شكوك المملكة في هذا الخصوص في تصريح له أكد فيه أن "السعودية تحتفظ بالحق في تسليح نفسها بأسلحة نووية، إذا لم يكن بالإمكان منع إيران من صنع تلك الأسلحة".

كما رفضت روسيا، والصين، مشروع القرار الأمريكي بتمديد فرض حظر الأسلحة على إيران في مجلس الأمن الدولي في 14 أغسطس 2020، مما يسمح بتخفيف الحظر على إيران مع انتهاءه في 17 أكتوبر، ويسمح ذلك بمواصلة التعاون العسكري الروسي الإيراني، وقيام موسكو بتوريد منظومات مختلفة تأمل طهران في الحصول عليها، وسيلقى ذلك بظلال على العلاقات السعودية الروسية رغم تأكيد روسيا المتوقع أن كل ما ستزود به إيران هو منظومات دفاعية لا تخل بالتوازن والاستقرار في منطقة الخليج.

من ناحية أخرى، تثير المناورات الروسية الإيرانية المشتركة عدم ارتياح لدى المملكة، وكانت أول مناورات بحرية بين إيران وروسيا والصين قد أنطلقت في بحر عمان والمحيط الهندي في 27 ديسمبر 2019 واستمرت لمدة أربعة أيام، بهدف إعلان هو تبادل الخبرات بين القوات البحرية للدول الثلاث، ومواجهة الإرهاب والقرصنة البحرية. بينما اعتبر مراقبون إن هذه المناورات تأتي ردا من الدول الثلاث على خطط

الولايات المتحدة في القيام بمهمة بحرية لحماية السفن في مياه الخليج حيث اقترحت واشنطن مهمة بحرية بقيادتها في أعقاب عدة هجمات في مايو ويونيو على سفن تجارية دولية، بما في ذلك ناقلات سعودية، في مياه الخليج، واعتبرت الولايات المتحدة أن إيران متورطة بها. ولخليج عمان أهمية خاصة لأنه يرتبط بمضيق هرمز، الذي يمر عبره خمس النفط العالمي ويرتبط بدوره بالخليج، كما إن المحيط الهندي يعد ثالث أكبر محيط في العالم وتطل عليه دول مهمة جداً ويتضمن المضائق المهمة الثلاث وهي باب المندب ومالاجا وهرمز التي تعد بمثابة المثلث الذهبي بالمنطقة.

يضاف إلى ما سبق، ما يثيره تكثيف الحضور الروسي في منطقة البحر الأحمر مع افتتاح القاعدة البحرية الروسية في السودان من تساؤلات لدى المملكة حول تأثير ذلك على النفوذ السعودي بالمنطقة، وكذلك التوازنات في اليمن. وكانت الحكومة الروسية قد أفصحت يوم 6 نوفمبر عن الاتفاق مع الخرطوم، لإنشاء مركز لوجستي للأسطول الروسي على ساحل السودان في البحر الأحمر، ويتضمن ذلك تطوير وتحديث بنيته التحتية بهدف صيانة السفن الحربية الروسية وتموينها واستراحة أفراد طواقمها. وينص الاتفاق، ومدته 25 عاماً، على أن المركز المقترح سيكون قادراً على استيعاب السفن المزودة بتجهيزات نووية "مع مراعات متطلبات السلامة النووية والبيئية"، على ألا يزيد عدد السفن الراسية فيه في وقت واحد عن أربع، وألا يتجاوز الحد الأقصى لعدد أفراد المركز 300 شخص. كما ستقدم روسيا للسودان مجاناً أسلحة ومعدات عسكرية بهدف تنظيم الدفاع الجوي للمركز اللوجستي المقترح. وقد أكد البلدان أن الاتفاق نابع من "الرغبة المتبادلة في تعزيز وتطوير التعاون العسكري الهادف لزيادة القدرة الدفاعية لروسيا والسودان"، وأن "المركز اللوجستي الروسي في السودان يتوافق وجوده وأهداف الحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة، ويحمل طابعاً دفاعياً وليس موجهاً ضد دول أخرى".

ورغم ما تثيره الملفات السابقة من ظلال محتملة على مستقبل العلاقات السعودية الروسية، فإن حجم المصالح المتبادلة بين البلدين يوفر قاعدة صلبة لاستمرار التعاون وتطويره إلى مستويات استراتيجية ونوعية، بل إن هذه التحديات قد تفرض مزيداً من التقارب بين الرياض وموسكو للتنسيق وصياغة تفاهات مرضية للجانبين. إن ما يجمع المملكة العربية السعودية وروسيا مصالح استراتيجية تتجاوز أي خلافات حول

تحركات أو مواقف تكتيكية، فالمستقبل هو للشراكة الاستراتيجية التي انطلقت قوية وجادة ومبشرة بين البلدين.